

الصُّبْحُ السَّافِرُ

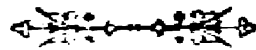
في

تحقيق صلاة المسافر

للحافظ أبي الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الحسني

عفي عنه



الطبعة الثانية

فيها زيادات مهمة

قال الصحاب وتابعون جميعهم .: وكذا الأئمة كبرا عن كابر
بوجوب اتمام المسافر ان نوى .: خلف المتعم ولم يكن بمسافر
فمن ادعى قولا سوى ذا نايدا .: قول الصحابة ، فى ضلال ظاهر
ويجوز تقليد لجهتهد أبى .: قول الشذوذ وقول رأى عائر
ووجوب اتمام المسافر سنة .: ثبتت بتعليم النبى الطاهر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله مظهر الحق وان حاول اخفاءه متعنت عاند
وناصر اهله وان عارضهم مبطل حاقد ، احمده واشهد الا اله الا هو
الأحد الواحد المنزه عن الولد والوالد ، وأشهد ان محمدا عبده
ورسوله نبي الرحمة وهادى الامة والمخصوص بالعصمة ، صلى الله
عليه صلاة لا ينقطع أمدها ولا يبلى جديدها وسلم تسليما كثيرا
الى يوم الدين ، ورضى الله عن آله وصحابته والتابعين .

اما بعد فانى كنت ألفت جزءا سميته « الرأى القويم فى
وجوب اتمام المسافر خلف المقيم » وكان تأليفى اياه اجابة لرغبة
الطلبة الذين يحضرون على علم الاصول فاستحسنه كل من رآه من
اهل العلم ، واعجبوا بما فيه من تحقيق المسائل وتبيين الدلائل ،
مع تمييز صحيح القول من فاسده ، وقوى الرأى من ضعيفه داخل
القواعد الحديثية والاصولية ، وبعثت به الى مصر وسوريا ،
فجاءنى خطاب من أحد علماء مصر ، وهو الشيخ محمد عايش
عبيد الشافعى المدرس ، يقول فيه :

« لقد وصلتنى الهدية القيمة ، ألا وهى آخر ما خطه قلمك
الذكى وأنتجه فكرك النابه ، ولقد تصفحت هذه الرسالة « الرأى

القوميم » واخذت أقرأ الصفحة أكثر من مرة - اى والله - بحيث أننى لم استطع اتمامه حتى الان ولولا أنى قلبت صفحاته لمجرد الاستطلاع العابر ، فاذا بى أجرك قد لخصت الرسالة فى سطور وهذا منهج جديد فى التأليف ، يعطى الكتاب قيمة اخرى .

ولقد رأيتك فى هذه الرسالة الصغيرة الكبيرة عملاقا تقف على قدم المساواة مع كبار المجتهدين من الفقهاء كابن القيم وأقرانه .

هذا ولاول مرة فى تاريخ اطلاعى ، اندوق أسلوب الجدل بل واجبه واذكر اننى احببت هذا الاسلوب الجدلى من خلال قراءتى لكتاب « قصص الأنبياء » للنجار ، والجدل بينه وبين اعضاء اللجنة الناقدة للكتاب ، بيد ان اسلوب الجدل فى رسالتنا ، يمتاز بالعفة والنزاهة ، والبعد عن فاحش القول ، وهو ما اشرت اليه فى قصيدتك التى قدمت بها للرسالة . فهنئيا لك بنعمة الله اليك وعليك وهنيئا لنا بك وسأعطى الكتاب لاصدقائى يقرءونه ان شاء الله اه »

وجاء فى خطاب من العالم السورى الشيخ محمد عوامة الحنفى المدرس أيضا يقول فيه :

وصلتنى سيدى هداياكم الكريمة ، « الرأى القويم » اولا وبعد يومين « الرؤيا فى القرآن والسنة » فشكر الله لكم ، واثابكم الخير العميم ، فى الدارين ، على تحقيقاتكم الفذة الحديثية الفقهية الاصولية ، وان القارئ ليتنقل فى رياض العلم وجنن التحقيق اه . ثم ألفت هذا الجزء الذى سميته (المصبح المسافر فى تحقيق صلاة المسافر) فيه فوائد وتحقيقات زائدة على الرأى القويم وبالله أستعين .

مسألة

صلاة السفر ركعتان ، مقصورتان من اربع ركعات ، والدليل على ذلك امور :

أحدها : قول الله تعالى « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » .

روى ابن جرير من طريق ابى روق عن ابى ايوب عن على عليه السلام قال : سأل قوم من بنى النجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله انا نضرب فى الارض ، فكيف نصلى ؟ فانزل الله « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » فلما كان بعد ذلك بحول ، غزا النبى صلى الله عليه وسلم فصلى الظهر . فقال المشركون : لقد امكنكم محمد واصحابه ، من ظهورهم ، هلا شددتم عليهم ؟ فقال قائل منهم : ان لهم مثلها فى اثرها ، فأنزل الله تبارك وتعالى بين الصلاتين « ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا » الى قوله « عذابا مهينا » فنزلت صلاة الخوف .

والغزوة التى نزلت فيها صلاة الخوف غزوة عسفان .
أخرج احمد وعبد الرزاق وابو داود والنسائى عن ابى عياش الزرقى قال : كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان ،

فاستقبلنا المشركون عليهم خالد بن الوليد ، وهم بيننا وبين،
القبلة . فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ، فقالوا : قد
كانوا على حال ، لو اصبنا غرتهم ثم قالوا : يأتى عليهم الآن صلاة.
هى أحب اليهم من ابنائهم وانفسهم فنزل جبريل بهذه الآيات بين
الظهر والعصر (واذا كنت فيهم فأقم لهم الصلاة) وذكر الحديث.
فى صلاة الخوف صححه ابن حبان والحاكم .

وهذه اول صلاة خوف صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم.

نزلت الآية فى صلاة السفر . كما مر فى سبب نزولها وهى
صريحة فى أن صلاة السفر مقصورة ، وليست أصلا بنفسها ،
ونزول آخر الآية بعد ذلك فى صلاة الخوف ، لبيان ان الحكم
فى الحالين واحد ، وان عروض الخوف فى السفر يؤكد القصر
ولا يبطله ، وهذا هو المعهود فى أسباب النزول ، وهو الموافق
لقاعدة ورود البيان عند الحاجة ، حصل السؤال عن صلاة السفر ،
فنزل اول الآية جوابا وبيانا ، ثم احتيج الى معرفة صلاة الخوف ،
فنزل آخر الآية ، معرفا ومفصلا .

ونظير هذا ما ثبت فى الصحيحين عن سهل بن سعد قال :
انزلت (وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود) ولم ينزل (من الفجر) فكان رجال اذا ارادوا الصوم
ربط احدهم فى رجله الخيط الابيض والخيط الاسود ، ولم يزل
ياكل حتى يتبين له رؤيتهما فانزل الله بعد (من الفجر) فعلموا

انه انما يعنى الليل والنهار ، قال القرطبي : وقد قيل انه كان بين نزولهما عام كامل نقله الحافظ فى الفتح .

ولهذا نظائر فى آيات أخرى ، تعرف من أسباب النزول .
وقال الحافظ السيوطى فى الاتقان - فى بيان الموصول لفظا الموصول معنى - : ومن ذلك قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) الآية ، فان ظاهرها يقتضى ان القصر مشروط بالخوف وانه لا قصر مع الامن ، وقد قال به لظاهر الآية جماعة منهم عائشة .

لكن بين سبب النزول ان هذا من الموصول الموصول فاخرج ابن جرير من حديث على قال : سأل قوم من بنى النجار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، انا نضرب فى الارض فكيف نصلى ؟ وذكر الحديث كما سبق ، وقال : فتبين بهذا الحديث ان قوله (ان خفتم) شرط فيما بعده ، وهو صلاة الخوف ، لا صلاة السفر . وقد قال ابن جرير هذا تاويل فى الآية حسن لو لم يكن فى الآية اذا ، قال ابن الفرس : ويصح مع اذا بجعل الواو زائدة قلت : ويكون من اعتراض الشرط على الشرط ، واحسن منه ان تجعل اذا زائدة على قول من يجيز زيادتها اه .

قلت : جاءت الواو زائدة فى قوله تعالى (وتله للجبين) .
وذكر الخازن نحو ما ذكره السيوطى ، وقال : ومثل هذا فى القرآن كثير ، يجيء الخبر بتمامه ، ثم ينسق عليه خبر آخر ، هو فى الظاهر كالم متصل به ، وهو منفصل عنه اه .

وقال زين الدين ابن المنير : الشرط اذا خرج مخرج التعليم
لا يكون له مفهوم كالخوف فى قوله تعالى (ان تقصروا من الصلاة
ان خفتم) اه .

وقال الحافظ ابن حجر فى فتح البارى : معنى قوله تعالى
(واذا ضربتم) أى سافرتم ، ومفهومه ، ان القصر مختص
بالسفر ، وهو كذلك واما قوله (ان خفتم) فمفهومه اختصاص
القصر بالخوف ايضا ، وقد سأل يعلى بن امية الصحابى عمر بن
الخطاب عن ذلك ؟ فذكر انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
: عن ذلك ؟ فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .
أخرجه مسلم . فثبت القصر فى الامن ببيان السنة ، واختلف فى
صلاة الخوف فى الحضر ، فمنعها ابن الماجشون ، أخذها بالمفهوم
-ايضا واجازها الباقر اه .

قلت : سبب نزول الآية ، بين انها نزلت فى صلاة السفر ،
واضافة الخوف اليه ، لا يغير دلالتها على المطلوب ، وهو ان صلاة
السفر مقصورة ، سواء اعتبرنا الخوف شرطا فيها أم لم نعتبره .
وقصر الصلاة نقص من عددها كما قال اهل اللغة .

وثبت فى الصحيحين عن أبى هريرة ان النبى صلى الله
عليه وسلم صلى احدى صلاتى العشى ، الظهر او العصر ، وسلم
من اثنتين ، فقال له ذو اليمين اقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول
قال « لم أنس ولم تقصر » وهو صريح فى أن القصر ، نقص من
عدد الصلاة .

ورخص الشارع للمريض ان يصلى قاعدا او مضطجعا وعلى جنبه ، يومئذ بالركوع والسجود حسب استطاعته ، ولم يسم صلاته صلاة قصر ، ولا قال : ان الله وضع عن المريض بعض الصلاة ، فدل على ان القصر فى عرف الشرع نقص من عدد الصلاة ، كما هو فى اللغة كذلك .

وتقسيم ابن القيم قصر الصلاة الى نوعين قصر فى العدد كصلاة السفر فى الامن ، وقصر فى الاركان ، كصلاة الخوف ومحاولته ادخال النوعين فى الآية السابقة ، مردود بما تقدم ان القصر فى عرف الشرع ، ليس الا نقص العدد ، والآية المذكورة ، ليس فيها الا ذلك .

أما صلاة المسابقة ، او شدة الخوف التى يصلحها الخائف راجلا او راجلا يومئذ بالركوع والسجود فهى مذكورة فى سورة البقرة بعنوان الخوف .

قال الله تعالى « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فان خفتم فرجالا أو ركبانا فاذا أمنتم فاذكروا الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون » .

واستحسان الشوكانى لكلام ابن القيم ذهول منه عما بيناه ، والحاصل ان الشارع جعل لكل صلاة ، عنوانا يخصصها ، فعنون صلاتى المرض والخوف باسمهما ، وخص القصر بصلاة السفر ، وابن القيم اعترف بان تخفيف الاركان فى الصلاة نوع قصر وليس

بالقصر المطلق فى الآفة اهـ . أى لان القصر المطلق نقص من عدد ركعات الصلاة ، وهذا مما اتفق فىه عرف الشرع مع الوضع اللغوى .

ثانفها - ما رواه احمد ومسلم والاربعة عن يعلى بن أمفة قال : قلت لعمر بن الخطاب (فلفس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا) فقد أمن الناس ؟ قال : عجبنا مما عجبنا منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » .

فى الحديث دلالة لقولنا من جهتين :

أحدهما - ان القصر فى الآفة معناه نقص من عدد الصلاة ، ودلالته على ذلك صريحة ، لا تحتمل تكلف ابن القفم ، ولا تلاعب المبتدع .

والأخرى : ان الأصل فى صلاة المسافر هو الالتمام ، ولو كان فرضه ركعتين ابتداء لما عجب عمر ويعلى من القصر فى السفر مع الأمن .

ثالثها - ما رواه احمد والاربعة عن أنس بن مالك الكعبى . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » حسنه الترمذى ، قال : وفى الباب عن أبى أمفة .

قلت : حديث أبى أمية : رواه النسائي من طريق يحيى ابن ابى كثير عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثنى عمرو بن أمية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : « ان الله وضع عن المسافر الصيام ونصف الصلاة » اسناده صحيح .

طريق آخر - قال عبد الله بن احمد بن حنبل : حدثنا موسى ابن اسمعيل عن أبان العطار عن يحيى بن ابى كثير عن ابى قلابة عن ابى أمية الضمرى انه قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تنتظر الغداء فقال : إني صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشرط الصلاة » اسناده صحيح ايضا ورواه الدرামী والطحاوى .

حديث آخر - روى الطبرانى عن زرارة بن أوفى (صحابى) عن رجل منهم : انه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ياكل فقال « هلم » فقال : انى صائم ، فقال « هلم احديثك ان الله وضع عن المسافر الصيام وشرط الصلاة » .

فهذه ثلاثة احاديث ، تصرح بان صلاة المسافر مقصورة من أربع ركعات لان معنى « وضع شرط الصلاة » حط نصفها ، بعد ان كان اتمامها واجبا عليه .

وهذه حقيقة الوضع فى اللغة ، يقال : وضع الحمل عن الدابة اذا حطه عنها .

وفى الحديث « من انظر معسرا أو وضع عنه أظله الله فى ظله » أى حط عنه بعض دينه .

أما حمل « وضع » ظهر الصلاة « على معنى رفعه ابتداء
كما قال بعض الحنابلة ، فيبطله انه معنى مجازي ، لا قرينة تدل
عليه ، كيف وذكر الصوم يؤيد الحقيقة؟! ولا يصح الجمع بين
المعنيين في الحديث لوجهين :

١ - امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ، لتناقيهما .

٢ - أن فعل « وضع » في الحديث مثبت ، والفعل المثبت
لا يعم ، حسبما تقرر في علم الأصول .

فرضت الصلاة أربعا لا اثنين

أفادت الآية والاحاديث التي أوردتها ، أن صلاة السفر
مقصورة ، ومعنى ذلك أن الصلاة فرضت في الأصل أربع ركعات
ثم وضع منها ركعتان لعذر السفر .

وهذه أحاديث تصرح بهذا المعنى تصريحاً يدفع الاحتمال
والتأويل :

١ - روى اسحق بن راهويه في مسنده بأسناد على شرط
الشيخين من طريق أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبي مسعود
الانصاري قال : جاء جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال :
قم فصل ، ذلك لدلوك الشمس حين مالت فقام رسول الله
صلى الله عليه وسلم فصلى الظهر اربعا ، فاتاه حين كان ظله
مثله ، فقال : قم فصل ، فقام فصل اربعا ثم أتاه حين

غربت الشمس فقال : قم فصل . فقام فصلى المغرب ثلاثا ثم أتاه .
حين غاب الشفق فقال : قم فصل فقام فصلى العشاء اربعا ثم أتاه .
حين برق الفجر . فقال : قم فصل ، فقام فصلى الصبح ركعتين ،
ثم أتاه من الغد ، حين كان ظله مثله ، فقال : قم فصل ، فقام
فصلى الظهر اربعا ، ثم أتاه حين كان ظله مثليه ، فقال : قم فصل ،
فقام فصلى العصر اربعا ثم أتاه للوقت الاول حين غربت الشمس ،
فقال : قم فصل ، فقام فصلى المغرب ثلاثا ، ثم أتاه بعد ما غاب
الشفق وأظلم فقال : قم فصل ، فقام فصلى العشاء اربعا ، ثم أتاه
حين طلغ الفجر وأسفر ، فقال : قم فصل ، فقام فصلى الصبح
ركعتين .

ورواه البيهقي في المعرفة من طريق ايوب بن عتبة قاضي
اليمامة حدثنا ابو بكر بن عمرو بن حزم عن عروة بن الزبير عن
ابن ابي مسعود الانصاري عن ابيه .

ورواه الباغندي في مسند عمر بن عبد العزيز ، وصرح في
روايته باسم بشير بن ابي مسعود .

وبشير ، قال عنه الحافظ ابن حجر : تابعي جليل ، يعد
في الصحابة لانه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وراه
الحديث بمجموع الطريقتين صحيح .

٢ - روى الدارقطني في سننه عن انس ان جبريل أتى النبي
ﷺ عليه وسلم بمكة حين زالت الشمس ، فأمره ان يؤذن

للناس بالصلاة حين فرضت عليهم ، فقام جبريل امام النبي صلى الله عليه وسلم وقام الناس خلف النبي صلى الله عليه وسلم . فصلى اربع ركعات ، لا يجهر فيها بالقراءة يأتهم المسلمون برسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبريل ، ثم امهل حتى دخل وقت العصر ، فصلى بهم اربع ركعات لا يجهر فيها بالقراءة ، يأتهم المسلمون برسول الله صلى الله عليه وسلم ويأتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجبريل ثم امهل حتى وجبت الشمس ، فصلى بهم ثلاث ركعات ، يجهر فى ركعتين بالقراءة ولا يجهر فى الثالثة ، ثم امهل حتى ذهب ثلث الليل ، صلى بهم اربع ركعات ، يجهر فى الاوليين بالقراءة ولا يجهر فى الاخريين بها ، ثم امهل حتى اذا طلع الفجر ، صلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة .

فى اسناده مجهولان :

٣ - قال ابو داود فى المراسيل : حدثنا ابن المنثى ثنا ابن ابي عدى عن سعيد عن قتادة عن الحسن به ، مرسل صحيح الاسناد وهو مع حديث انس حجة ، كما تقرر فى علم الحديث والاصول .

٤ - روى عبد الرزاق فى المصنف عن ابن جريج قال : قال نافع بن جبير وغيره : لما اصبح النبي صلى الله عليه وسلم من ليلته التى اسرى به لم يرعه الا جبريل نزل حين زاغت الشمس ، فلذلك سميت الاولى قام فصاح باصحابه : الصلاة جامعة .

فاجتمعوا ، فصلى جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس طول الركعتين الاوليين وقصر الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس . ثم نزل في العصر على مثله ثم نزل في اول الليل ، فصاح : الصلاة جامعة ، فصلى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه عليه وسلم للناس ، طول في الاوليين ، وقصر في الثالثة ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم . وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس . ثم لما ذهب ثلث الليل ، نزل . فصاح بالناس ، الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم . وصلى النبي صلى الله عليه وسلم للناس . فقرأ في الاوليين . فطول وجهر وقصر في الباقيتين ، ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس ، ثم لما طلع الفجر ، صبح جبريل فصاح بالناس ، الصلاة جامعة ، فاجتمعوا . فصلى جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ، وصلى النبي صلى الله عليه وسلم للناس ، فقرأ فيهما فجر وطول ، ورفع صوته ثم سلم جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم ، وسلم النبي صلى الله عليه وسلم على الناس ، اسناده صحيح .

٥ - روى عبد الرزاق في المصنف عن ابن التيمي (هو معتمر بن سليمان) عن قرّة بن خالد ، قال : سمعت الحسن يقول : « أقم الصلاة طرفي النهار » حتى ختم الآية ، قال : فكانت أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر ، فاتاه جبريل فقال « أنا لنحن الصافون وأنا لنحن المسبحون » فقام جبريل ورسول الله صلى الله عليه وسلم خلفه ، ثم التأم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : فصلى بهم الظهر

(٢ - الصبح السافر)

اربعاً ، حتى اذا كان العصر قام جبريل ، ففعل مثلها ، ثم جاء جبريل حين غابت الشمس فصلى بهم ثلاثاً يقرأ فى الركعتين الاوليين ، يجهر فيهما ، ولم يسمع فى الثالثة ، قال الحسن : وهى وتر صلاة النهار ، قال : حتى اذا كان عند العشاء وغاب الشفق واعتم ، جاء جبريل فقام بين يديه ، فصلى بالناس اربع ركعات يجهر بالقراءة فى الركعتين حتى اذا اصبح من ليلته ، فصلى به والناس معه ، كنحو ما فعل فصلى بهم ركعتين ، يقرأ فيهما ويطيل القراءة فلم يمت النبى صلى الله عليه وسلم حتى حد للناس صلاتهم ، ثم ذكر الحسن الجمعة قال : فصلى بهم ركعتين ووضع عنهم ركعتين ، لاجتماع الناس يومئذ ، وللخطبة اسناده صحيح ايضا .

مسألة

قول عائشة رضى الله عنها ، فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر ، واثمت صلاة الحضر ، لا يصلح لمعارضة الادلة المذكورة ، ولا يمكن ان يقف معها على قدم المساواة لرجحانها عليه من وجوه :

الاول - انه موقوف عليها كما قال الخطابى وامام الحرمين وغلط من جعله فى حكم المرفوع .

الثانى - انه شاذ ، والشاذ من قبيل الضعيف .

ووجه شذوذه ، انه أفاد ان صلاة السفر أصل ، وان صلاة الحضر مزيدة وهذا مخالف لنص القرآن « ان تقصروا من الصلاة » ولاجماع المسلمين فى تسمية صلاة السفر مقصورة .

الثالث - انه مخالف لصريح قول النبى صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصيام وشطر الصلاة » .

الرابع - ان حديث امامة جبريل عليه السلام ، صرح بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صبيحة ليلة الاسراء خمس صلوات فى اوقاتها ، بركعاتها المعهودة مع بيان ما يجهر وما يسر منها ، وانه نودى لها بكلمة : الصلاة جامعة وانه ختمها بالسلام على الناس ، لانه لم يكن شرع التشهد والسلام اذ ذاك كما لم يشرع الاذان ، وهذا تفصيل واضح بين ، فوجب تقديمه على قول عائشة الشاذ المجمل غير المبين .

الخامس - ان حديث امامة جبريل عليه السلام ، موافق للآية وقول عائشة مخالف لها . قال العلامة النيسابورى فى تفسيره : وخبر عائشة لا تعاضده الآية ، لان تقرير الصلاة على ركعتين لا يطلق عليه لفظ القصر اه . والمقرر فى علم الاصول ان الخبر الموافق للآية يقدم على مخالفها .

السادس - ان حديث امامة جبريل ، مفسر لقول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن المسافر الصوم ونصف الصلاة » وقول عائشة معارض له ، والمفسر للحديث مقدم على المعارض له .

السابع - ان حديث امامة جبريل ، صرح بان وقت بدء الصلاة اربع ركعات كان صبيحة ليلة الاسراء ، وقول عائشة لم يبين متى فرضت الصلاة ركعتين ؟ فيحتمل ان يكون مرادها فرض الصلاة قبل الاسراء حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ركعتين صباحا ومثلها مساء ، ولا شك ان الصريح مقدم على المحتمل بلا نزاع .

الثامن - ان قول عائشة لم يصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات الخمس بعد فرضيتها ، فيجوز ان يكون الله تعالى حين فرض عليه خمسين صلاة فرضها ركعتين ركعتين وراجعته فى تخفيفها ، فحطها الى خمس وكملها اربعا ، وهذا

احتمال قريب ووجيه ، وان كنت لست فى حاجة الى تاويل قولها وترجيئه ، لشذوذه وضعفه .

التاسع - أن قول عائشة مخالف لما عرف بالتواتر ، ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ، ونزل جبريل صبيحة تلك الليلة ، ببيان ركعاتها واوقاتها ، ولم يثبت ان فرضيتها تكررت مرة اخرى .

العاشر - ان اهل التفسير والمغازى والسير واسباب النزول تتبعوا ما شرع من احكام بعد الهجرة كصوم عاشوراء ورمضان والحج والتيمم والقبلة وصلاة السفر والخوف والكفارات والحدود والطلاق والخلع والايلاء والظهار واللعان والرضاع والجهاد وغير ذلك ، ورتبوه حسب وروده من بدء الهجرة الى وفاة النبى صلى الله عليه وسلم ، ولم يأت فى شىء من الطرق التى استندوا اليها صحيحها وضعيفها ان الصلاة كانت اثنتين ، ثم فرضت بعد الهجرة اربعا ، الا ان السهمودى فى وفاء الوفا قال فى حوادث السنة الاولى من الهجرة ما نصه : ثم زيد : صلاة الحضر ركعتين ، بعد مقدمه المدينة بشهر ، قلت : قال السهيلي : ان ذلك كان بعد الهجرة بعام او نحوه والذي عليه الاكثر ان الصلاة نزلت بتمامها من بدء الامر اه .

وقال الطبرى فى تاريخه : وفى هذه السنة - يعنى السنة الاولى - زيد فى صلاة الحضر - فيما قيل - ركعتان ، وكانت صلاة الحضر والسفر ركعتين ، وذلك بعد مقدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة بشهر فى ربيع الاخر لمضى ثنتى عشرة ليلة منه ، وزعم الواقدي انه لا خلاف بين اهل الحجاز فيه اه .

قلت : اشار الطبرى الى تضعيف هذا النقل بعبارة (فيما قيل) والواقع انه نقل ضعيف بل باطل ، ولو حصل هذا لنقله

الصحابة الذين نقلوا المضمضة والاستنشاق والسواك والمسح على الخفين ، مع ان الصلاة اهم منه ، بل هى اهم اركان الدين بعد الشهادتين ، وقد نقلوا قصرها فى السفر ، كما نقلوا هروضا وسننها وشروطها ، فكيف غفلوا عن نقل زيادة ركعتين فيها ، وتفرد به الواقدي وهو موصوف بالكذب عند الحديثين ؟

الحادى عشر - تقدم فى سبب نزول قوله تعالى « واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » ان قوما من بنى النجار قالوا ، (يارسول الله ، انا نضرب فى الارض فكيف نصلى) ؟ وهذا يفيد ان الصلاة كانت اربعا فطلبوا التخفيف .

الثانى عشر - ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى الظهر اربع ركعات وهو مسافر بعسفان . وسيأتى تخريج هذا الحديث بحول الله تعالى .

الثالث عشر - نقل الباجى عن بعض العلماء قال : رواية عائشة اضطريت فى الحج والرضاع وصلاة النبى صلى الله عليه وسلم بالليل وقصر الصلاة فى السفر اه . ولم يرتض الباجى هذا الكلام ، واجاب عن الاضطراب فى صلاة الليل فقط ولكن الاضطراب فى صلاة السفر يتبين مما يأتى :

١ - قالت عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر .

٢ - روى عبد الرزاق عن ابن محرر عن ميمون بن مهران عن عائشة قالت : من صلى اربعا فى السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن ، ان الله لا يعذبكم على الزيادة ولكن يعذبكم على النقصان .

٣ - روى البيهقي باسناد صحيح عن عروة ان عائشة كانت
تصلى فى السفر اربعا فقلت لها لو صليت ركعتين ؟ فقالت يا ابن
اختى انه لا يشق على .

وروى ابن جرير عن ابن جريج قال : قلت لعطاء : أى
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتمم الصلاة فى
السفر ؟ قال : عائشة وسعد بن ابى وقاص .

٤ - روى ابن جرير من طريق عمر بن عبد الله بن محمد
ابن عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق . قال : سمعت ابى يقول:
سمعت عائشة تقول فى السفر أتموا صلاتكم . فقالوا : ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى فى السفر ركعتين ،
فقالت : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان فى حرب وكان
يخاف ، فهل تخافون انتم ؟

فهذه عدة روايات عن عائشة متعارضة مضطربة .

وعندى ان عائشة لم تضطرب رواياتها فى صلاة السفر ،
ولكن الناس لم يفهموا رواياتها على وجهها فظنوها مضطربة ،
وبيان ذلك ان الحنفية ومعهم ابن حزم وابن تيمية وابن القيم
ظنوا ان قولها الاول ، فى حكم المرفوع ، واخذوا منه وجوب
قصر صلاة السفر ، فأخطأوا من جهتين :

١ - ان قولها ذلك هو من كلامها واقعا وحقيقة لا شائبة
للمرفع فيه .

٢ - وهو الخطأ الاعظم . غفلتهم عن ان ذلك القول -
مرفوعا كان او موقوفا - لا يفيد وجوب القصر فى السفر ، وانما
يفيد نسخ الركعتين ، واستبدال اربع الركعات بهما ، يتضح هذا
المعنى من تتبع روايات قول عائشة : ففى صحيح البخارى من
طريق معمر عن الزهرى عن عروة عنها قالت : فرضت الصلاة
ركعتين ، ثم هاجر النبى صلى الله عليه وسلم ففرضت اربعا ،
وحيث فرضت الصلاة اربعا - وكان فرضها بعد شهر من الهجرة

كما قال الواقدي - فمعنى ذلك أنه نسخ الاقتصار على الركعتين ، وبطل الاعتداد بهما في أداء فرض الصلاة فلما شرع قصر صلاة السفر ، في السنة الرابعة او الخامسة بسبب السؤال عنه ، كان شرعا جديدا ، وحكما مستقلا ، يدخل في باب الرخصة ، بلا علاقة له بالركعتين اللتين نسختا ، هذا مفاد كلام عائشة وهو مرادها ، ولهذا كانت تتم الصلاة في السفر ، وقالت من صلى اربعا في السفر فحسن ، ومن صلى ركعتين فحسن - أي لان القصر رخصة مستحبة - ان الله لا يعذبكم على الزيادة - في السفر لانها جائزة - ولكن يعذبكم على النقصان - في الحضر ، لانه ممنوع .

وقالت لعروة حين رآها تتم في السفر . وقال لها : لو صليت ركعتين ؟ يا ابن اختي ، انه لا يشق على أي لا يشق على الاتمام ، والقصر رخصة اريد به التخفيف لانها علمت - وهي فقيهة مجتهدة - ان فرض الارباع ، نسخ الركعتين ، وحظر الاجتزاء بهما ، وان الاذن فيهما للمسافر ، يقتضى الجواز على قاعدة الاذن بعد الحظر ، وهذا منزع اصولي دقيق ، غفل عنه ابن حزم وابن تيمية وابن القيم والشوكاني ، وكل من تمسك بقولها لوجوب القصر في السفر ، ولعل سبب غفلتهم ، قولها : فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة الحضر ، فهموا منه ان الشارع زاد في صلاة الحضر ، وأبقى صلاة السفر كما هي ، في وقت واحد ، وهذا الفهم غير صحيح ، لم تقصده عائشة ، ولم يقع في الوجود ، بل الذي وقع انه كان بين زيادة صلاة الحضر ، وقصر صلاة السفر فترة زادت على ثلاث سنوات كما مر .

ولهذا أول الحافظ ابن حجر كلامها بقوله : المراد بقول عائشة ، فأقرت صلاة السفر ، أي باعتبار ما آل اليه الامر من التخفيف لا انها استمرت منذ فرضت اه . وهذا التأويل متعين ، ليكون كلامها موفقا للواقع ..

القصر فى السفر مندوب

لم يأت القائلون بوجوب القصر فى السفر بدليل سالم من النقد وهاك جملة ادلتهم . مع تعقيبها بما يرد عليها من قدح مبطل لدالاتها .

١ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر ركعتان .

٢ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان ، تمام من غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وسلم .

٣ - قول ابن عباس : ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم اربعا والخوف ركعة .

٤ - قول النبى صلى الله عليه وسلم - عن القصر - « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » والامر يقتضى الوجوب .

٥ - ان النبى صلى الله عليه وسلم داوم على القصر فى السفر ولم يتم قط . هذا كل ما استدلوا به ، ولا دليل لهم فى شىء منه .

أما قول عائشة ، فقد تبين مما ذكرناه انهم اخطأوا في الاستدلال به ، لخطئهم في فهمه ، وانه يدل على جواز القصر .
أيضاً دعواهم .

وأما قول عمر ، فيدل على وجوب القصر بدلالة الاقتران بصلاة الجمعة وهي دلالة ضعيفة في علم الأصول ، ويمكن الاستدلال ان يعكس الاستدلال بها عليهم فيقول : بل هو يدل على استحباب القصر لا اقترانه بصلاة الاضحى والفطر .

ثم كيف يقول عمر تمام من غير قصر ، والله تعالى يقول : (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) والنبى صلى الله عليه وسلم يقول : « ان الله وضع من المسافر الصوم وشطر الصلاة » والمسلمون مجتمعون على ان صلاة السفر مقصورة .

وأما قول ابن عباس ، فهو شاذ لوجهين :

١ - مخالفته للواقع المعروف في كتب التفسير والسنة ، ان الصلاة فرضت ليلة الاسراء ثم شرعت صلاة السفر في السنة الرابعة او الخامسة ، ثم شرعت صلاة الخوف في غزوة عسفان ، وصلاها النبى صلى الله عليه وسلم في تلك الغزوة ركعتين ، فمتى فرضت صلاة الخوف ركعة وصلاة السفر ركعتين ؟

٢ - ان الاجماع منعقد على عدم وجوب ركعة في الخوف ، بل ذهب الجمهور الى عدم مشروعيتها ، وقال اسحق بن راهويه والثورى ومن تابعهما : تشرع ركعة في صلاة الخوف ، لكن لم يقولوا بوجوبها .

ثم هذا الاثر موقوف ، استنبطه ابن عباس من القرآن ، ولذا قال : على لسان نبيكم ، لان القرآن وصلنا على لسان النبى صلى الله عليه وسلم ، قال الله تعالى (فانما يسرناه بلسانك) الآية .

وكذلك قول عمر : على لسان محمد صلى الله عليه وسلم
ينفد ان ما قاله استنباط منه ، اذ لو كان مسموعا لهما ، لقالا :
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته »
فالامر فيه للندب لامور :

١ - ان الاصل فى الرخصة الندب .

٢ - الادلة المقتضية لاستحباب القصر ، وسياتى بيانها
بحول الله تعالى .

٣ - ان حمل الامر على الندب ، يجمع بين الادلة ولا يهدر
شيئا منها ، وحمله على الوجوب يلغى بعضها ، والجمع بين
الادلة واجب .

٤ - تقدم ان الركعتين فى الصلاة نسختا بالاربع ، ووجوب
شئ اذا نسخ يبقى مندوبا ولا يعود للوجوب مرة اخرى كما
سياتى .

وأما مداومة النبى صلى الله عليه وسلم على القصر ، فانها
لا تفيد وجوبه ، وانما تفيد افضليته ونحن نسلم ذلك .
وأما انه صلى الله عليه وسلم لم يتم فى السفر قط فدعوى
باطلة .

بل صح انه صلى الله عليه وسلم أتم الظهر فى سفره
كما سياتى .

وحيث تبين بطلان أدلة القائلين بالوجوب بطل قولهم
بالضرورة وبقي القصر فى السفر ، على الاصل الذى هو المجواز:
والاصل لا يحتاج الى تأييد واستدلال ولكننا مع ذلك نذكر أدلته
تثبيتا وتأكيذا .

فمنها : قوله تعالى (واذا ضربتم فى الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) تقدم ان هذه الآية نزلت بسبب السؤال عن الصلاة فى السفر .

قال الحافظ ابن كثير فى تفسيره : وأما قوله تعالى (ان - فتم ان يفتنكم الذين كفروا) فقد يكون هذا خرج مخرج الغالب - ان نزول الآية فان فى مبدأ الاسلام بعد الهجرة كان غالب اسماهم مخوفة ، بل ما كانوا يسافرون الا الى غزو عام ، او سرية ، وسائر الاحياء . حرب للاسلام وأهله ، والمنطوق اذا - خرج مخرج الغالب ، او على حادثة فلا مفهوم له كقوله تعالى (وربائكم الاتى فى حجوركم) الآية .

وكقوله تعالى (ولا تکرهوا فيتاتكم على البغاء ان اردن تحصنا) اه .

ولو فرضنا ان الآية خاصة بالخوف ، كما يزعم مقلدة ابن حزم فانها تدل على الجواز ايضا ، لانه اذا لم يجب قصر الصلاة فى حالة الخوف وهى مظنة الوجوب ، فعدم وجوبه فى حالة الامن أولى .

ومنها : حديث « ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة » وهو يدل على جواز القصر والاتمام كما بينته فى الرأى القويم ، ونبته على غلط ابن حزم فى فهمه .

ومنها : عن ابى هريرة : ان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اقصر الصلاة فى سفر نجد ؟ قال « نعم » ان الله يحب ان يؤخذ برخصته كما يحب ان يؤخذ بفريضته « . رواه ابن جرير فى تهذيب الآثار وصححه .

فهذا الحديث نص صريح فى ان القصر فى السفر رخصة مبر واجبة .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال مجاهد
فى قوله تعالى (ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا) : نزلت يوم
كان النبى صلى الله عليه وسلم بعسفان ، والمشركون بضجنان ،
فتواقفوا فصلى النبى صلى الله عليه وسلم باصحابه صلاة الظهر
اربعاً ركوعهم وسجودهم واحد معاً جميعاً ، فهم بهم المشركون
ان يغيروا على امتعتهم واثقالهم ، فأنزل الله (فلتقم طائفة)
فصلى النبى صلى الله عليه وسلم العصر ، وذكر صلاة الخوف ،
اسناده صحيح ، ورواه ابن ابى حاتم من طريق ابن ابى نجيح
عن مجاهد ، كما فى تفسير ابن كثير .

عسفان بوزن عثمان ، موضع على مرحلتين من مكة ،
ويقابله جبل اسمه ضجنان ، بوزن سلمان .

فهذا الحديث يصرح بان النبى صلى الله عليه وسلم صلى
الظهر اربع ركعات وهو سافر ، فدل على ان القصر فى السفر ،
غير واجب .

ومنها : ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن
مسلم ان طاوساً اخبره : ان النبى صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
الظهر ، اربع ركعات . وهو والعدو فى صحراء واحدة - يعنى
عسفان - فقال العدو : ان لهم صلاة اخرى ، هى احب اليهم من
الدنيا وما فيها ، فقام النبى صلى الله عليه وسلم يصلى العصر ،
فقاموا خلفه صفين ، وذكر صلاة الخوف ، اسناده صحيح .

وهو مثل الحديث السابق ، يفيد جواز الاتمام فى السفر .

ومنها : ما رواه البزار عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسافر فيتم الصلاة ويقصر .

ورواه الطحاوي في معانى الآثار ولفظه : قصر رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر وأتم .

وفي سند الحديث : مغيرة بن زياد قال الحافظ الهيثمي : اختلف في الاحتجاج به اه .

قلت : المغيرة من رجال الاربعة ، وثقه وكيع وابن معين والعجلي وابن عمار ويعقوب بن سفيان ، واحمد في رواية ابنه صالح ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابو داود : صالح ، وقال احمد في رواية ابنه عبد الله : مضطرب الحديث منكر الحديث وقال ابن عدى : عامة ما يرويه مستقيم الا انه يقع في حديثه ما يقع في حديث من ليس به بأس من الغلط ، وهو لا بأس به ، وقال ابن ابى حاتم : سألت ابى وابا زرعة عنه فقالا : شيخ ، قلت : يحتج به ؟ قالوا : لا وقال ابى : هو صالح صدوق ليس بذلك القوى ، بابه مجالد يحول من كتاب الضعفاء للبخارى .

تبيين من هذه النقول ثلاثة امور :

- ١ - ان اهل الجرح متفقون على صدق المغيرة وصلاحه .
- ٢ - ان معظمهم وثقه .

٣ - ان من ضعفه منهم لم يضعفه مطلقا ، وانما ضعفه لانضطراب في بعض حديثه . ونكارة في حديث : اخذ الاجرة على تعليم القرآن ، واياه عنى ابن معين حين وثقه وقال له

حديث واحد منكر ، ولهذا اختلف فى الاحتجاج بحديثه ،
قالذين وثقوه - وهم الاكثر - يحتجون به ، والذين وصفوه
بالاضطراب ، توقفوا فيه ، لكنهم لا يختلفون فى الاحتجاج به
اذا وجد لحديثه شاهد او عاضد .

وحديثه الذى اوردناه معضود بحديثى مجاهد وطاوس .
وبما يأتى فهو حجة بلا نزاع .

قال الامام الشافعى رحمه الله : لو كان فرض المسافر
ركعتين لما اتمها عثمان ولا عائشة ولا ابن مسعود ، ولم يجز ان
يتمها مسافر مع مقيم وقد قالت عائشة : كل ذلك فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم اتم وقصر .

اخبرنا ابراهيم بن محمد عن طلحة بن عمرو عن عطاء
ابن ابي رباح عن عائشة قالت : كل ذلك فعل النبى صلى الله عليه
وسلم اتم وقصر اه .

قال البيهقى : وكذلك رواه المغيرة بن زياد عن عطاء عن
عائشة .

واصح اسناد فيه ما اخبرنا ابو بكر الحارثى عن الدارقطنى
عن المحاملى حدثنا سعيد بن محمد بن ايوب حدثنا ابو عاصم
حدثنا عمر بن سعيد عن عطاء عن عائشة ان النبى صلى الله عليه
وسلم كان يقصر الصلاة فى السفر ويتم ، ويفطر ويصوم .

قال الدارقطني : هذا اسناد صحيح .

وقال ابن القيم في زاد المعاد : وكان يقصر الرباعية :
وهي عليها ركعتين ، من حين يخرج مسافرا الى ان يرجع الى
المدينة ، ولم يثبت عنه انه اتم الرباعية ، في سفره البتة . واما
حديث عائشة : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر
ويتم ويصوم ويفطر فلا يصح ، وسمعت شيخ الاسلام ابن تيمية
يقول : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم اه .

واقول : ما اجرأ ابن تيمية !! وما اسرعه الى رد ما يخالف
رأيه !! فحديث عائشة ، صححه الدارقطني كما علمت ، وهو
الحفظ من ابن تيمية بمراحل ، بل لا نسبة بينهما من وجوه :

١ - ان الدارقطني حافظ على طريقة المحدثين ، وابن
تيمية حافظ على طريقة الفقهاء .

٢ - ان الدارقطني نال رتبة امير المؤمنين في الحديث وهي
الولى رتبة في الحفظ : لم ينلها ابن تيمية ، ولا من في طبقته .

٣ - ان الدارقطني كان اماما مبرزاً في علل الاحاديث
واسانيدھا حتى عد في صف على بن المديني ، وابن تيمية كان
ضعيفا في هذا العلم ، واغلب الاحاديث التي يعطلها او يضعفها
او يكذبها ، انما يتكلم فيها من جهة مخالفتها لرأيه .

فمعيار الصحة والضعف عنده ، رأيه ما واقفه صحيح ، ولو

كان فى كتاب ابن بطة ! وما خالفه ينبغى ان يكون ضعيفا او
مكذوبا ، ولو صححه مثل الدارقطنى او البخارى .

مثال ذلك : حديث « كان الله ولم يكن شىء غيره » رواه
البخارى فى الصحيح ، وهو موافق لدلائل العقل والنقل لكنـه
خالف رأى ابن تيمية . لانه يرى وجود حوادث لا اول لها ،
مع الله فى الازل . فعمد الى رواية للبخارى ايضا فى هذا الحديث
بلفظ « كان الله ولم يكن شىء قبله » فرجحها على الرواية
المذكورة بدعوى انها توافق الحديث الآخر « انت الاول فليس
قبلك شىء » .

قال الحافظ ابن حجر : مع ان قضية الجمع بين الروایتين

تقتضى حمل هذه الرواية على الاولى ، لا العكس ، والجمع
يقدم على الترجيح بالاتفاق اهـ .

وتعصبة لرأيه ، اعماه عن فهم الروایتين اللتين لم يكن
بينهما تعارض لان رواية « كان الله ولم يكن شىء قبله » تفيد
معنى اسمه : الاول ، بدليل « انت الاول فليس قبلك شىء »
ورواية « كان الله ولم يكن شىء غيره » تفيد معنى اسمه : الواحد
بدليل رواية « كان الله قبل كل شىء » .

مثال ثان : حديث : أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعد الابواب المشرعة فى المسجد وترك باب على عليه السلام .

حديث صحيح ، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات ،
ورد عليه الحافظ ابن حجر وغيره ، وابن تيمية منحرف عن
ابن ، كما هو معلوم ، فلذلك لم يكفه حكم ابن الجوزي بوضعه
مراد من كيسه ، حكاية اتفاق المحدثين على ذلك .

مثال ثالث : حديث عائشة الذي نتكلم عليه ، أفاد ان
النبي صلى الله عليه وسلم أتم في السفر ، وابن تيمية لا يرى
ذلك . فحكم بانه مكذوب وسأدع تصحيح الدارقطني جانباً ،
واناقش ابن تيمية في دعواه ، واثبت انه مجازف شديد المجازفة:
من المعلوم لصغار طلبة هذا العلم ، ان الحديث يحكم
بوضعه لسببين :

١ - ان ينفرد بروايته كذاب ، بحيث لا يوجد الا من طريقه
افلو وجد متابع له ، ارتقى حديثه عن درجة الوضع ، الى التي
هوقها وهي الواهي ، ثم المتروك .

٢ - ان يخالف القرآن ، او الحديث الصحيح ، او اصلا من
اصول الشريعة . او قضية عقلية ، او واقعة تاريخية ويتعذر
التأويل او الجمع .

فاذا سبرنا حديث عائشة بهذا المسبار ، وجدنا رجال اسناده
ثقات ووجدنا معناه سالماً من النكارة والمخالفة ، لانه أفاد ان
النبي صلى الله عليه وسلم قصر في السفر واتم ، وصام وافطر ،

(٣ - الصبح السافر)

وهذا المعنى صحيح جدا يوافق القرآن (واذا ضربتم فى الارض .
فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة) ورفع الجناح يقتضى ،
جواز الامرين .

ويوافق حال النبى صلى الله عليه وسلم باختياره مبلغا ،
يفعل الشىء لبيان حكمه . فهو قد اتم فى بعض اسفاره ، لبيان
جواز الاتمام . وقصر فى الغالب ، لبيان افضليته .
ويوافق الرخصة فى اصل وضعها الشرعى .

ويوافق الحديث الصحيح « ان الله وضع عن المسافر الصوم
وشطر الصلاة »

ويوافق حديثى مجاهد وطاوس الصحيحين : ان النبى
صلى الله عليه وسلم اتم صلاة الظهر ، بغزوة عسفان .

ويوافق ما رواه البخارى فى الصحيح عن جابر قال : كنا
مع النبى صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع وذكر الحديث الى ان
قال : واقامت الصلاة فصلى بطائفة ركعتين ، ثم تأخروا وصلى
بالبطائفة الاخرى وكان للنبى صلى الله عليه وسلم اربع
وللقوم ركعتين .

وفى زاد المعاد - اثناء الكلام على هدى النبى صلى الله
عليه وسلم فى صلاة الخوف - ما نصه ، وتارة كان يصلى بأحدى
الطائفتين ركعتين فتسلم قبله وتتمى الطائفة الاخرى فتصلى

••• الركعتين الاخيرتين ويسلم بهم ، فيكون له اربعا ولهم
اربعا ، وتارة كان يصلى باحدى الطائفتين ركعتين
ويسلم بهم ، وتأتى الاخرى فيصلى بهم ركعتين ويسلم ، فيكون
••• صلى بهم بكل طائفة صلاة ا ه .

ليس من المجازفة القبيحة والتعصب المقوت ، ان يجزم
ان تسمية بكذب حديث عائشة الصحيح المؤيد بالدلائل والشواهد
اجرد خطأ فى فهم قولها : فرضت الصلاة ركعتين ، فان قيل قد
استذكر احمد حديث عائشة ، وقال الحافظ ابن حجر ، صحته
معمدة .

فالجواب ان استنكار الحديث اخف من الحكم بكذبه ، على
ان الامام احمد كان ضيق العطين فى التأويل . والجمع بين
حلف الاحاديث ، يستنكر الحديث لادنى شبهة تعرض له فى
••• ، واستنكر حديث الاستخارة وهو فى صحيح البخارى ،
واستنكر حديث « رفع عن امتي الخطأ والنسيان » مع ان
المراد يؤيده ، وقد استنكر هذا الحديث لانه رآه مخالفا لقول
عائشة فرضت الصلاة ركعتين .

وكذلك الحافظ ابن حجر استبعد صحته لهذا المعنى كما
••• فى آخر كلامه .

والعجيب ان قول عائشة هذا ، عمى على المحدثين
والفهاء على سواء وذهبوا فى فهمه الى فريقين :

فريق يرى وجوب القصر فى السفر ، جعلوه حجتهم
الماهضة ودليلهم القاطع ، ثم صدموا بروايتها لاتهمام النبى

صلى الله عليه وسلم فى السفر ، وباتمامها هى ايضا فاستنكروا
حديثها المرفوع واولو اتمامها بانه اجتهاد منها .
وفريق يرى ان القصر غير واجب ، لكنهم سلموا دلالة
قولها على الوجوب وذهبوا يتلمسون وجوه الاجوبة للجمع بينه
وبين الادلة على جواز القصر ، وكلا الفريقين مخطئان غاية
الخطأ .

أما أولا : فان قولها لا يدل على وجوب القصر ، بل يدل
على جوازه كما مر بيانه باوضح بيان .
وأما ثانيا : فان روايتها لاتمام النبى صلى الله عليه وسلم
لا تعارض قولها بل توافقه فى الدلالة على جواز الاتمام .
وأما ثالثا : فان اتمامها لم يكن عن اجتهاد او تأويل ،
لكنها علمت ان الركعتين نسختا بالاربع ، وان القصر شرع بعد
ذلك على سبيل الرخصة الجائزة .

وقال ابن القيم - محاولا تعليل حديث عائشة بعلة ضعيفة -
وقد روى كان يقصر وتتم ، الاول بالياء آخر الحروف ، والثانى
بالتاء المثناه من فوق وكذلك يصوم وتفطر ، أى تأخذ هى
بالعزيمة فى الموضعين ، قال شيخنا ابن تيمية ! وهذا باطل ،
ما كانت أم المؤمنين لتخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وجميع أصحابه ، فتصلى خلاف صلاتهم كيف والصحيح عنها :
ان الله فرض الصلاة ركعتين ركعتين ، فلما هاجر رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى المدينة ، زيد فى صلاة الحضر ، واقرت

مامانه السفر ، فكيف يظن بها مع ذلك ان تصلى بخلاف صلاة
النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين معه ؟ ! اهـ .

قلت : اصاب ابن تيمية في ابطال الرواية التي حكاها
المؤيد ، لكنه اخطأ في الاستدلال على بطلانها بما ذكره ، بل
هو باطل من جهة لم يتفطن لها ابن تيمية وبيانها من وجهين :
١ - ان الحديث مروى عن عائشة انها قالت : كان النبي
صلى الله عليه وسلم يقصر في السفر ويتم ، ويصوم ويفطر . فهي
- متى فعله عليه الصلاة والسلام لا فعلها هي ، ولو ارادت ان
- متى فعلها لقالت : كان يقصر وأتم وأصوم ويفطر .

٢ - انه لم يعهد من الصحابة ولا التابعين ان ينقلوا فعلا
النبي صلى الله عليه وسلم فعله وينقلوا بجانبه فعلا يخالفه
الصحابة على سبيل المقابلة والمساواة لم يحصل هذا منهم
ولا يمكن ان يحصل أبدا . لما هو معلوم بالضرورة ، ان الصحابة
- يرضون على نقل فعله او قوله عليه الصلاة والسلام لانه حجة
وايل ، وفعل غيره او قوله ليس بحجة ولا دليل ولهذا قرر
امامنا الاصول ، ان الاجماع لا ينعقد في حياته صلى الله عليه
وسلم لانه ان وافق المجمعين او خالفهم ، فالحجة في موافقته
او مخالفته دونهم .

واذن فكيف يجوز في عقل عالم ذكى كابن القيم ان يقال :
ان النبي صلى الله عليه وسلم يقصر في السفر ، وعائشة تتيم
وفطر وهي تصوم . اى انها كانت تأخذ بالعزيمة في الموضعين

وما معنى هذه التسوية بين حكاية فعله وفعلها ؟ هل عائشة شاركته فى التشريع ؟ أم انها اجتهدت كما اجتهد هو ؟! أم انها عصته ؟! أم ماذا ؟!

فالواقع ان قول عائشة - تحكى عن النبى صلى الله عليه وسلم - كان يقصر فى السفر ويتم ، ويصوم ويفطر ، بالياء آخر الحروف حديث صحيح ، سندا ومتنا .

وما اورد عليه لا يساوى سماعه ، وبالله التوفيق ..

اشكال

يرد على المستدلين بقول عائشة ، لوجوب القصر فى السفر ، اشكال خطير يتعسر التخلص منه أو يتعذر ، وانا اشرحه بايضاح وتفصيل :

ادعوا ان قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين . فى حكم المرفوع ، سلمنا ذلك ، وفهموا منه وجوب القصر فى السفر ، سلمنا لهم فهمهم .

ثم صدموا بان عائشة كانت تتم فى السفر ، فاسرعوا الى الجواب التقليدى وهو : انها تأولت . وطفقوا يذكرون وجوه التأويل التى سردها ابن القيم فى زاد المعاد .

ولكن الاشكال قائم . لم يفطنوا له . ولا شعروا به .

ومنشأه دعواهم ان قول عائشة مرفوع حكما ، فان صحت دعواهم - وهم يجزمون بصحتها - فيكون مضمون معنى قولها : ان الشارع هو الذى حد صلاة السفر بركعتين ، واذا كان الامر

، لذلك ، فكيف جاز لعائشة ان تزيد ركعتين على ما حده الشارع
وهو ركعة ؟! واى تاويل يصح ؟ بل اى اجتهاد يقبل ؟ بعد تعيين
الشارع ركعتين فى السفر ! ان صح التاويل هنا ، صح التاويل
بزيادة ركعتين فى صلاة الصبح . او زيادة ركعة فى صلاة
المغرب ، هذا اشكال لا مخلص لهم منه ، الا بان يفهموا قول
عائشة فهما صحيحا يطابق مرادها ، ويوافق قواعد الاصول .

وهو ما قررناه مبسوطا فيما مر ، فاذا استوعبوه ادركوا
ان عائشة لم تضطرب رواياتها فى صلاة السفر ، ولم تتم تاويلا ،
لما قيل ، وانما علمت :

ان الزيادة فى الصلاة الى اربع ركعات ، نسخت ركعتين
واطلقت الاعتداد بهما ، وان مشروعية ركعتين فى السفر بعد
ذلك على سبيل الرخصة . حكم جديد ، لا علاقة له بالركعتين
المنسختين .

يؤيد هذا قاعدة اصولية ، وهى : ان الشيء قد يباح ثم
يحرم مرتين مثلا ، كزكاح المتعة ، ابيح ثم حرم ثم ابيح ثم
يحرم ، الى يوم القيامة . اما الشيء الذى يكون واجبا ثم ينسخ ،
فلا يعود واجبا ايضا ، كالتصلاة فرضت خمسين ثم نسخت
بـخمس ، فلم تفرض بعد ذلك صلاة اخرى اطلاقا ، وكذلك
الرغعتان فى الصلاة ، نسختا بـاربع ، فلا تعودان الى الوجوب
فى حال من الاحوال ، وانما شرعتا على سبيل التمدد فى
السفر .

وكذلك الوضوء لكل صلاة ، كان واجبا ، ثم نسخ ، فلم
يجب مرة اخرى .

وكذلك مصابرة مسلم لعشرة من الكفار فى الجهاد ،
ان واجبا ثم نسخ بوجوب مصابرة واحدة لاثنتين ، فلم يجب

مرة اخرى ومن هنا يظهر بطلان قول الحنفية بوجوب صلاة الوتر ، لانه حيث نسخ وجوب خمسين صلاة ، بخمس صلوات فلو وجبت صلاة غيرها كانت ماسدة ، مع ان الشارع حد المفروض بخمس .

ويحسن لهذه المناسبة ان اذكر قاعدة اخرى وهى : ان الذى ينسخ من الاحكام ، هو الواجب والمحرم والمباح ، اما المندوب ، فلا ينسخ لانه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ، وقد جهل هذه القاعدة ، كثير من الناس فوقعوا فى اغلاط قبيحة ، لتهمهم على الكلام فى الاحكام الشرعية بغير علم ، من ذلك : زعم بعضهم ان القبض فى الصلاة منسوخ واستدل لزعمه بما قيل : ذكر الحافظ العراقى فى البدور الملتمة فى اادلة الائمة الاربعة ، قال : اخرج الاوزاعى فى مسنده عن ابن مسعود قال : ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم القبض فى صلاة الفريضة قبل ان يفارق الدنيا ستة وثلاثين يوما ، وهذا كذب قبيح ، لان العراقى ، لم يؤلف كتاب البدور الملتمة بل لا وجود لهذا الكتاب ، والاوزاعى ليس له مسند ، والحديث مكذوب ، لم يروه ابن مسعود ، ولم يترك النبى صلى الله عليه وسلم القبض فى الصلاة ، حتى انتقل الى الرفيق الاعلى ، ويظهر ان الذى وضع هذا الحديث مالكى متعصب ، لانه قال فيه : ترك النبى صلى الله عليه وسلم القبض فى الفريضة ، والقبض عند المالكية مكروه فى الفريضة ، مستحب فى النافلة ، فوضع الحديث لتأييد مذهبه .

وبعد هذا فالقبض مندوب ، والمندوب لا ينسخ .

ومن ذلك : زعم بعضهم نسخ الركعتين بعد اذان المغرب ، لان النبى صلى الله عليه وسلم فعلهما مرة ، ثم تركهما ، وهذا خطأ من جهتين : من جهة ان النبى صلى الله عليه وسلم لم

جراهما (١) وإنما حض عليهما ومن جهة ان المندوب لا ينسخ . .

وقال الحافظ ابن حجر فى الفتح : وادعى بعض المالكية
بعضها فقال إنما كان ذلك فى اول الامر ، حيث نهى عن
الصلاة بعد العصر ، حتى تغرب الشمس ، فبين لهم بذلك وقت
الصلوات ، ثم ندب الى المبادرة الى المغرب ، فى اول وقتها
فما استمرت المواظبة على الاشتغال بغيرها ، لكان ذلك ذريعة
الى مخالفة ادراك اول وقتها ، وتعقب بأن دعوى النسخ
التي ادعى عليها هـ . بل هى باطلة ، لما بينا .

والمقصود ان جهل كثير من الناس ، لهذه القاعدة جراهم
بأن دعوى نسخ بعض المندوبات التي خالفت مذهبهم ، كما
انهم يظنون بان الواجب اذا نسخ ، لا يعود واجبا مرة اخرى ،
انهم على اعتقاد وجوب ركعتين فى السفر ، مع انهما
بالاربع .

مسألة

حيث صح ان النبى صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة فى
السفر . وصح انه جعل القصر رخصة غير فريضة ، فذلك دليل
بان انه جائز كالاتمام .

وثبت عن جماعة من الصحابة ، انهم اتموا فى السفر
بعضها ، منهم عثمان وعائشة وسعد بن ابى وقاص وابن مسعود

(١) ثم وجدت ابن حبان روى فى صحيحه عن عبد الله بن مغفل قال .
عن النبى صلى الله عليه وسلم قبل المغرب ركعتين .

وأبو ذر وسلمان (١) وذلك يقتضى جواز القصر عندهم ،
وروى أبو داود عن ابن مسعود أنه عاب على عثمان اتمامه الصلاة
فى السفر ، ثم صلى اربعا فقليل له : عبت على عثمان ثم
صليت اربعا؟! فقال : الخلاف شر ، وروى احمد مثله عن أبى
ذر ، الا انه قال : الخلاف اشد .

وهذا يقتضى ان القصر غير واجب لامور :

١ - ان الذى يترك او يفعل ، بعدا عن الخلاف ، هو
المندوب او المباح اما الواجب فانه يفعل فى جميع الحالات ،
من غير ان يراعى فيه خاطر خليفة ، او ملك او امير .

خصوصا فريضة الصلاة التى هى اهم اركان الدين ، بعد
الشهادتين فلا يظن بابن مسعود وابى ذر - مع قديم صحبتهما ،
وفضل علمهما وقوة ايمانهما - ان يزيدا ركعتين على ما
فرضه الله ، خوفا من خلاف امير المؤمنين ، هذا ما لا يمكن
ان يفعله بل المجزوم به : انهما اتما ، لجواز الاتمام
عندهما .

٢ - ان عثمان لم يكن فى حدة ابى بكر رضى الله عنهما ،
ولا فى شدة عمر رضى الله عنه ، بل كان هينا لينا ضعيفا
مستضعفا ، فلم يكن ليهابه ابن مسعود وابو ذر ، بحيث يزيدان
على ما فرضه الله ورسوله مراعاة له ، فلو لم يكن الاتمام جائزا
فى نظرهما ، ما فعلاه لاجله .

(١) والمسور بن مخرمة وهو صحابى معروف ، روى الطحاوى فى
معانى الآثار عن عبد الرحمن بن المسور ان سعد بن ابى وقاص والمسور بن
مخرمة وعبد الرحمن بن الاسود كانوا جميعا فى سفر ، فكان سعد يقصر
الصلاة وينظر ، وكانا يتمان ويصومان اه . وعبد الرحمن بن الاسود ولد فى
العهد النبوى ، وسعد بن ابى وقاص ، صح عنه الاتمام ايضا .

٣ - ان عثمان كان يتم الصلاة لنفسه ، ولم يامر رعيته بالانعام ومن المعلوم بالضرورة ان فعل الخليفة ، ليس واجب الانعام ، فكيف يترك ابن مسعود وابو ذر ، واجب القصر ، او اقفه فعل ليس بواجب !؟

ولولا ان الاتمام جائز ما فعلاه .

٤ - ثبت في صحيح مسلم ان عثمان كان ينهى عن متعة الحج ، وعلى يأمر بها ، فقال له عثمان كلمة ، فقال على عليه السلام : ما تريد الى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه ؟ فقال عثمان : دعنا منك فقال على : لا استطيع ان ادعك ، اهل بهما معا .

فانت ترى كيف خالف على عثمان الخليفة فيما نهى عنه ولم يحصل من خلافهما شر ولا فساد ؟ ولم يترك على متعة الحج لنهى الخليفة عنها ، مع انها غير واجبة .

فكيف يظن بابن مسعود وابى ذر ، ترك واجب القصر لاهل اتمام عثمان !؟

بل ما اتما الا لانه جائز ، وانما عابا عليه مخالفة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في معظم اسفاره ، على سبيل الافضلية .

مسألة

قال اهل الاصول : الاداء فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعا ، والقضاء ، فعلها بعد خروج وقتها ، والاعادة ، فعلها ثانيا في الوقت ، لخلل في فعلها أولا ، او لعذر ، فالخلل كان بسببى بدون وضوء او على ثوبه نجاسة ، او يترك ركنا من الصلاة نسيانا ، فانه يعيدها وجوبا .

والعذر انواع :

١ - ان يصلى منفردا . ثم يجد جماعة يصلون تلك الصلاة .

٢ - ان يصلى فى جماعة ثم يؤم جماعة لا يجدون من يؤمهم .

٣ - ان يصلى فى جماعة ، ثم يجد رجلا يريد الصلاة وحده ، فيتصدق عليه بالصلاة معه ، ليحصل له فضل الجماعة .

اما ان يصلى الرجل وحده ، ثم يعيد تلك الصلاة وحده ايضا ، بدون تقضى للاعادة ، او يصلى فى جماعة ، ثم يعيدها وحده بدون عذر ، فهذا لا يجوز ، ولا تصح الصلاة المعادة ، لما روى احمد وابو داود والنسائى . عن سليمان بن يسار ، قال أتيت على ابن عمر ، وهو بالبلاط ، والقوم يصلون فى المسجد فقلت : ما يمنعك ان تصلى مع الناس ؟ قال : قد صليت وانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تصلوا صلاة فى يوم مرتين ، صححه ابن حبان .

ومن ثم حكمت فى كتاب « الراى القويم » ببطلان ما رواه عبد الله بن عمر عن نافع ابن عمر : أنه كان اذا صلى مع الامام بمنى اربع ركعات ، انصرف الى منزله ، فصلى فيه ركعتين أعادها ، وهذا وجه بطلانها من جهة المتن ، اما بطلانها من جهة السند ، فان عبد الله بن عمر تفرد بها ، وهو مختلف فيه ، ضعفه قوم ، ووثقه بعضهم ، مع اعترافه بان فى حديثه اضطرابا ، وانه يزيد فى الاسانيد ، وانه ادركته غفلة الصالحين ، وروايته هذه مردودة ، سواء قلنا بثقته او بضعفه لما تقرّر فى علم الحديث : ان الثقة اذ خالف من هو اوثق منه او اكثر

... ، كانت روايته شاذة ، وإن الضعيف إذا خالف الثقة ،
... روايته منكراً .

والشاذ والمنكر . من قبيل الضعيف .

وعبد الله بن عمر ، خالف رواية امامين عظيمين ، هما :
ابو عبيد الله ، ومالك ، فأنهما رويا عن نافع : ان ابن عمر
إذا صلى مع الامام صلى اربعاً ، وإذا صلى وحده ، صلى
... ، وروى مالك عن نافع ان ابن عمر أقام بمكة عشر
الأيام ، يقصر الصلاة ، إلا ان يصليها مع الامام . فيصلحها
... .

وهذا الاسناد يدخل في اصح الاسانيد ، وهو سلسلة
... بالذهب .

مسألة

قال موسى بن سلمة : كنا مع ابن عباس بمكة فقلت : انا
اذا كنا معكم ، صلينا اربعاً ، واذا رجعنا الى رحالنا ، صلينا
... ؟

معنى هذا الكلام : ان موسى سأل عن الفرق بين
الحالتين : اذا صلى مع الجماعة ، صلى اربعاً ، واذا صلى
وحده ، صلى ركعتين ؟ فاجابه ابن عباس بقوله : تلك سنة
ابن القاسم أى التفريق بين الصلاتين بالاتمام والقصر سنة
ابن القاسم .

ولم يكن سؤال موسى عن صلاة السفر ، لم كانت ركعتين؟
... يؤول جواب ابن عباس له ، بأن صلاة ركعتين ، سنة
ابن القاسم ، كما اوله بذلك من لم يتذوق اسرار اللغة العربية ،
ولا عرف علم البلاغة الذى يظهر تلك الاسرار ويجليها ، كما

لم يفهم ما قرره الاصوليون من وجوب مطابقة الجواب للسؤال .

ويدل سؤال موسى ، على ان اتمام المسافر خلف المتم ، كان مقررا معلوما عندهم ، وانما سأل ، ليعلم هل هو منقول عن الشارع ؟ ام اجتهاد من الصحابة الذين افتوا به ، او فعلوه ، كابن عباس وابن مسعود وابن عمر وسلمان ؟ فأجاب ابن عباس ، بأنه سنة ابي القاسم صلى الله عليه وسلم وقال القاضي عياض - فى شرح سؤال موسى بن سلمة وجواب ابن عباس له - ما نصه : مفهومه ان الامام اذا اتم ، يتم معه ، وهو قول الكافة اه .

وهو كلام صحيح لا غبار عليه ، ومنزلة القاضي عياض معروفة لا تجهل ، فهو حافظ على طريقة الفقهاء امام فى الاصول واللغة والادب ، قاض عادل نزيه ، اشعرى العقيدة ، ليس بمشبه ولا مجسم ، ولا حشوى (١) وبالجملة هو مفخرة المغرب .

على ان البخارى وغيره ، احتجوا بكلام ابي عبيدة فى غريب القرآن والحديث ، وهو خارجى ، واطبق العلماء على الاحتجاج بكلام الزمخشري فى الكشاف ، والفائق ، واساس البلاغة ، وهو معتزلى جلد والماوردي من فقهاء الشافعية معتمد عندهم وهو معتزلى ايضا وابن تيمية ، يحتج كثير من الناس بكلامه ويسميه بعضهم شيخ الاسلام . وهو ناصبى ، عدو لعلى عليه السلام ، واتهم فاطمة عليها السلام بان فيها شعبة من النفاق ، وكان مع ذلك مشبها الى بدع اخرى كانت فيه .

(١) ولم يكن ناصبيا ، ولم يكن يعتقد قدم العالم بالنوع .

ومن ثم عاقبه الله تعالى ، فكانت المبتدعة بعد عصر
... ونتائج افكاره وثمار غرسه .

مسألة

إذا اقتدى مسافر بإمام متم - مقيما كان او مسافرا -
في الصلاة عليه ان يتم الصلاة تبعا لإمامه ، كما فعل سلمان الفارسي
الصادق الصحيحة الموجبة لذلك .

وافتنى به من فقهاء الصحابة ابن مسعود وابن عمر وابن
عمر بن الخطاب .

ولم يخالفهم أحد من الصحابة ، فهو لاجماع سـكوتي .
والله الفريقان على القول بوجوبه :

من قال بوجوب القصر كالحنفية

ومن قال باستحبابه كالمالكية والشافعية .

فالعجب ممن يزعم ان المسافر اذا أتم الصلاة خلف امامه
... بمسكر عظيم !!

وهذا جهل ومجازفة ، واسراف في التعصب للتقليد الباطل

... سال الله ان يرزقنا التوفيق والانصاف ، وان يجنبنا العجب
... والعناد المقوت وان يحفظنا من القول في الدين بغير
علم . حتى لا ندخل في وعيد قول النبي ﷺ « من لفتى - بالبناء
... بغير علم فإنما إثمه على من افتاه » .

الخلاصة

بعد اذ انتهينا من تحقيق الموضوع ، نلخص مجمله فى النقاط الآتية :

١ - ثبت فى صحيح البخارى وغيره . ان النبى ﷺ اتم الصلاة فى السفر .

٢ - صح ان النبى ﷺ جعل القصر فى السفر رخصة غير واجبة وليس بعد بيان الشارع بيان .

٣ - قول عائشة : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ، فاقرت صلاة السفر وزيد فى صلاة الحضر ، يدل على جواز القصر فى السفر ، لان الركعتين نسختا بوجوب الاربع ، فلما شرع القصر بعد ذلك على سبيل الرخصة كان جائزا غير واجب .

وقولها : فاقرت صلاة السفر سجاز اى بحسب ما آلت اليه بعد مشروعية القصر . وهذا مجاز شائع معروف ومنه قوله تعالى (قال احدهما انى ارانى اعصر خمر) اى اعصر عنبا يؤول الى خمر ، ويسمى مجاز الاول ، وهو من قبيل المجاز المرسل . ومما يؤيد هذا ان صلاة الصبح ابقيت كما هى ، فى حين زيادة الظهر والعصر والعشاء الى اربع ركعات فلم تنسخ ركعتا الصبح ، بل استمر وجوبهما الاول على حاله ، ومثل ذلك صلاة المغرب .

٤ - القاعدة ان الواجب اذا نسخ ، لا يوجبه الشارع مرة اخرى .

وبهذه القاعدة كانت مشروعية القصر فى السفر لا تتجاوز درجة المندوب ولاجل هذه القاعدة ايضا ، مع ما سبق من شرح قول عائشة على الوجه الصحيح ، كانت تتم الصلاة فى السفر . وقالت لعروة لا يشق على ، لا لاجل انها تاوت ، كما قال

١١ - ماؤون في فهم قولها . الغافلون عن القاعدة التي بينها
... هم المقلدون الناعقون بما لا يفهمون

٥ - لو كان قول عائشة يفيد وجوب ركعتين في السفر او
ان الواجب اذا نسخ يعاد وجوبه مرة اخرى ، لم يجز لعائشة
ان تسم صلاة السفر بالتأويل كما لا يجوز لها ان تزيد في صلاة
الصبح ركعتين بالتأويل . ذلك ان الزيادة على ما فرضه الشارع ،
سواء كان بحت ، والاجتهاد او التأويل ، لا يدخل فيما حده
الشارع . كعدد الصلاة . ومن القواعد الاصولية التي يعرفها
سائر الطلبة . لا اجتهاد مع النص .

٦ - حديث عائشة كان النبي ﷺ يقصر في السفر ويتم ،
في الصوم ويفطر ، صححه الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث ،
وسماه مؤيد بأحاديث في صحيح البخاري وغيره . وتكذيب
ابن تيمية له مبنى على قاعدته في تكذيب او تضعيف ما يخالف
رواه ، وللمبتدعة جراءة عجيبة في رد ما يخالف رأيهم ، حتى
ان ابن تيمية ، تناول على بعض الصحابة لانه قال خلاف
ابن ابي عمير ، وهو هنا يرى ان القصر واجب ، وان النبي ﷺ لم يتم
في السفر قط

فاذا ثبت ما يخالف ذلك فليكن ككذوبا بدون بحث
ولا تمحيص . وتأويل الحديث عنى معنى ، كأن يقصر ونتم ،
ويحضر وتصوم ، ذهول وغفلة عن ان راوى الحديث عائشة
التي تحدثت عن النبي ﷺ لا عن نفسها ، وتقول - في رواية
الشافعي في الام - كل ذلك قد فعل رسول الله ﷺ ، قصر الصلاة
وام . وفي رواية الطحاوي عنها قالت : قصر رسول الله ﷺ
في السفر واتم : وهاتان روايتان صريحتان .

٧ - قول ابن عباس : ان الله فرض الصلاة على لسان

(٤ - الصبح السافر)

نبيكم ، على المسافر ركعتين وعلى المقيم اربعاً ، والخوف ركعة ، مما اخذه ابن عباس من القرآن الذى وصل اليها على لسان النبى ﷺ ، وهو شاذ لوجوه :

أحدها ان النبى صلى الله عليه وسلم . لم يصل فى الخوف ركعة قط .

ثانيها - أنه صحت فى صلاة الخوف أنواع منها : انه صلى الله عليه وسلم بطائفة ركعتين . وسلمت قبله وجاءت طائفة اخرى فصلى بهم ركعتين وسلم ، فكانت له اربع وللطائفتين ركعتين ركعتين وهذا يرد قول ابن عباس : فرض الله على المسافر ركعتين ، ومنها : صلى بطائفة ركعتين وسلم وجاءت طائفة اخرى فصلى بهم ركعتين وسلم : وهذا يدل على صحة اقتداء المفترض بالمتنفل ، خلافا للمالكية . ومنها ، صلى بطائفة ركعة ، وأتمت لنفسها ركعة وصلّى بالطائفة الاخرى ركعة وسلم ، وأتمت لنفسها ركعة ، ومنها غير ذلك ، فلو كان فرض صلاة الخوف ركعة لما صحت هذه الانواع

ثالثها - ان العلماء اتفقوا على جواز هذه الانواع وغيرها فى صلاة الخوف لصحتها وانما اختلفوا فى افضلها ؟ ولو كانت الركعة فرضاً . لما جاز غيرها .

رابعها : ان النسائي روى أن الصحابة صلّوها ركعة فى بعض الحالات ، وهذا اوضح دليل على أنها ليست بفرض ، اذ لو كانت فرضاً ما تركوها أبداً .

٨ - قول عمر : صلاة السفر ركعتان . الخ مستنيط ايضا . ولعله حمل قول النبى صلى الله عليه وسلم « فاقبلوا من الله صدقته » على الوجوب . لكن جملة على الندب ، هو التراجيح لوجوه :

منها : ليتفق مع ادلة جواز الاتمام . كحديث « ان الله يحب
المسافر الصوم وشطر الصلاة » وحديث « ان الله يحب
المسافر ان يؤخذ بفريضته » وقول عائشة :
« الصلاة ركعتين . فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة
التي صلى الله عليه وسلم اتم الصلاة في السفر .

ومنها : أنه لو كان ذلك الامر للوجوب ، لزم وجوب جميع
الامر لانها صدقة تصدق الله بها علينا ، لكن الشارع أجاز الصوم
المرخص للمريض المرخص له بالتيمم ، ان يتوضأ ، فدل
على ان الامر للعدب .

٩ - ما رواه عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، انه
إذا صلى مع الامام بمنى صلى اربع ركعات ، انصرف الى
البيت ، فصلى فيه ركعتين اعاده ، ضعيف ، بل باطل مردود
ور :

« مخالفته لما صح عن سليمان . مولى ميمونة ، قال -
ابن عمر وهو بالبلاط - موضع بين المسجد والسوق
والقوم يصلون في المسجد فقلت : ما يمنعك ان تصلى
التي صلى رسول الله صلى الله عليه
« لا تصلوا صلاة في يوم مرتين » فكيف يصح عن ابن
« هو راوى هذا الحديث - ان يعيد الصلاة وحده بعد ان
انها في جماعة ؟

ومنها : مخالفته لما رواه مالك وعبيد الله بن عمر عن نافع
ابن عمر : انه كان اذا صلى مع الامام ، صلى اربعاً . واذا
صلى ركعتين . وروى مالك عن نافع عن ابن عمر :
« انهم في مكة عشر ليال ، يقصر الصلاة ، الا ان يصليها مع الامام ،

فيصليها بصلاته ، فهاتان الروايتان المرويتان بأصح اسناد ،
تصرحان بأن ابن عمر كان في سفره يصلي ركعتين وحده ، اخذا
بسنة السفر ، واذا صلى خلف امام مقيم ، اتم معه عملا بواجب
الاقْتداء .

ومنها : مخالفته لما رواه عبد الرزاق عن معمر والثوري قال
سليمان التيمي عن ابي مجلز ، قال : قلت لابن عمر : ادركت ركعة
من صلاة المقيمين وأنا مسافر ؟ قال صل بصلاتهم ، فهذه فتوى
ابن عمر باسناد صحيح تفيد اتمام المسافر ، خلف امامه المقيم .

١٠ - الحكم الشرعي كالجواز مثلا ، يكفي لاثباته دليل
واحد ، ولا يشترط فيه تعدد الادلة . باتفاق الاصوليين والفقهاء ،
وقد كان يكفي لجواز الاتمام : انه الأصل . والتقصير طارئ
عليه ، لعذر السفر . لكنى نوعت الادلة من القرآن الكريم ، وقول
النبي ﷺ وفعله تقوية واستظهارا .

١١ - اتمام المسافر خلف امامه المتم واجب لادلة متعددة :

منها حديث « انما جعل الامام ليؤتم به » وهو حديث
متواتر . كما بينته في الراى القويم .

ومنها : قول موسى بن سلمة لابن عباس : اذا كنا معكم
صلينا اربعا ، واذا رجعنا الى رحالنا ، صلينا ركعتين ؟ وجواب
ابن عباس له : تلك سنة ابي القاسم ﷺ ، أى تلك التفرقة بين
صلاة المسافر فى الجماعة فيتم ، وبين صلاته وحده فيقصر ، سنة
النبي صلى الله عليه وسلم .

ومنها : الاجماع السكوتى لان ابن مسعود وابن عباس وابن
عمر ، افتوا بمتابعة المسافر لامامه المقيم ، ولم يخالفهم احد من
الصحابة ، بل فعل سلمان وجماعة من الصحابة على وفق تلك
الفتوى ، حيث اتموا خلف امام متم ، وهم جميعا مسافرون .

ومنها : اذا اقتدى مسافر بمتهم ، فقد ربط صلاته بصلاته ،
ومنها : عليه الاتمام . كما لو نوى الإقامة في الصلاة .

ومنها : القاعدة الاصولية التي تقول : اذا اجتمع وصف لازم
في طارئ ، نيط الحكم باللازم ، لانه الصق بالحقيقة وانسب
في المؤتم ، لازم للمأموم في حال حضره وسفره ، فوجب عليه
في امامه . في كلا الحالين . والغى وصف السفر ، لانه طارئ
ومنها : ان متابعة الامام واجبة ، والتقصير مندوب ، فلزم
الامتثال ، تقديماً للتوجب على المندوب .

١٢ - ان قصر مسافر ، خلف امامه المتم ، فصلاته باطله ،
والفریقین : من يقول بوجوب التقصير في السفر ، كالحنفية
والمقهم ومن يقول بندبه ، كالمالكية والشافعية ومن وافقهم ،
قالوا هل بصحتها الا اسحاق بن راهويه وابن حزم ، ولا دليل لهما ،
فيها في غاية الشذوذ ايصح مع هذا ان يزعم زاعم : ان المسافر
المتهم مع امامه المتم ، اتى بمنكر عظيم !!؟ سبحانه - ربنا -
المتهمان عظيم ! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

١٣ - قال الله تعالى في صوم رمضان (ومن كان مريضاً أو
سافراً فعدة من أيام أخر) وهذا الاسلوب يقتضى وجوب
السفر على المسافر . بقاعدة اصولية ، هي ان وقوع المصدر في
الشرط يفيد الوجوب ، وقد بينت هذه القاعدة ، في خواطر
الاصولية .

وقال النبي ﷺ « ليس من البر الصيام في السفر »
واخذ بهذا داود الظاهري وابن حزم ، والامامية ، فقالوا ،
ليس من البر الصوم في السفر ، ولا يجزى ، ونقل هذا القول عن عمر
بن الخطاب ، وجماعة من التابعين ، لكن ذهب عامة العلماء من
التابعين والتابعين وأئمة المذاهب الى جواز الصوم للمسافر

وصحته ، واجابوا عن الآية بان فيها حذفاً ، والتقدير ومن كان مريضاً او على سفر واقطر فعدة الآية .

وعن الحديث بانه وارد فيمن شق عليه السفر واجهده .
فيكون خاصاً بهذه الحالة ، لان النبي ﷺ صام في رمضان ، وهو مسافر ، واجاز للمسافر ان يصوم .

وقال الله تعالى في الصلاة في السفر (واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خفتن ان يفتنكم الذين كفروا) وهذه الصيغة تفيد التخيير ، وحيث كان التقصير في السفر مع الخوف ، مخيراً فيه ، فهو في السفر مع الامن كذلك ، بل اولى .

ولم يقل النبي ﷺ : ليس من البر اتمام الصلاة في السفر ، بل صح عنه انه اتم في السفر ، وصح انه سمى التقصير رخصة ، كما سمى الفطر رخصة ، وبهذا اخذ الجمهور .

فهاتان فريضتان . نزلت في كل منها رخصة ، حملها الجمهور على الندب ، وحملتها طائفة على الوجوب . وفرقت طائفة فاجبت رخصة الصلاة ، واجازت رخصة الصيام . ولهذه الطائفة نقول :

كيف يكون الفطر جائزاً ودليل وجوبه أقوى وأظهر ؟ ويكون التقصير واجباً ، ودليل جوازه أوضح وأمتن ؟! اليس هذا تفريقاً بين المتماثلين ؟! وتحكماً في الادلة بالهوى ؟! نسأل الله السلامة والعافية .

أغلاط صاحب المنكر العظيم

وهي كثيرة ، اذكر منها ما يحضرني الآن :
فمنها : ذلك الاشكال الذي بينت استحالته في جزء « التنصل
التنصّل »

ومنها : تعليله حلق اللحية بتغيير خلق الله ، وبالتشبه بالنساء
ومنها : تقليده للالبانى في ذلك التعليل .
ومنها : قياصة حلق اللحية ، على التميمص ، وهو قياس
المان فقد فيه شرط القياس .

ومنها : تقليده للالبانى في ذلك القياس .
ومنها : تحريمه للذهب على المرأة .
ومنها : تقليده للالبانى في ذلك .

ومنها : زعمه ان الامن من مكر الله كبيرة ، مع انه لم يرد
في الحديث ، ونسمى قول الله تعالى (اقم امنوا مكر الله فلا يامن مكر
الله الا القوم الخاسرون) ولا اذكر له الحديث ، لانه لا يعرفه .

ومنها : افتاؤه لمريض صائم : ان يبلع الدواء بدون ماء
وهو مفطر مع ان الدواء يشتمل على مواد تتحلل في الامعاء ،
والتحلل الطعام واذا كان بعض الصحابة ، يبلع البرد وهو
الام ويقول ليس بطعام ولا شراب ، فهو اجتهاد منه ، خالفه فيه
ابن المسيب فقال : بل يطفىء الظمأ ، ثم لو كان بلع الدواء ،
فهل الصائم . لارشده الله المريض اليه ، من غير ان يرخص له
في الافطار . وما كان ربك نسيا .

ويعتقدون ان هؤلاء الذين يفترون على الله ورسوله
انهم لن يضروا الله شيئا ولا يضرهم بل الله يضاعف
العقاب لهم وللعاصين منهم

ويعتقدون ان هؤلاء الذين يفترون على الله ورسوله
انهم لن يضروا الله شيئا ولا يضرهم بل الله يضاعف
العقاب لهم وللعاصين منهم

ويعتقدون ان هؤلاء الذين يفترون على الله ورسوله
انهم لن يضروا الله شيئا ولا يضرهم بل الله يضاعف
العقاب لهم وللعاصين منهم

وہی تو ہے جس نے دنیا کو پیدا کیا

وہی تو ہے جس نے آسمان کو بنایا

وہی تو ہے جس نے زمین کو بنایا

وہی تو ہے جس نے سورج کو بنایا

وہی تو ہے جس نے چاند کو بنایا

وہی تو ہے جس نے پہاڑ کو بنایا

وہی تو ہے جس نے دریا کو بنایا

وہی تو ہے جس نے انسان کو بنایا

وہی تو ہے جس نے جانور کو بنایا

وہی تو ہے جس نے پتھر کو بنایا

وہی تو ہے جس نے لہر کو بنایا

وہی تو ہے جس نے ہوا کو بنایا

وہی تو ہے جس نے آواز کو بنایا

وہی تو ہے جس نے زندگی کو بنایا

وہی تو ہے جس نے موت کو بنایا

وہی تو ہے جس نے ہر شے کو بنایا

وہی تو ہے

وہی تو ہے

خاتمه

فيها مسائل

الاولى

بقي من أدلة وجوب اتمام المسافر خلف المقيم اربعة :

١ - حديث في صحيح البخارى عن ابي هريرة عن النبي

ﷺ قال « اما يخشى احدكم اذا رفع راسه قبل الامام ان يجعل

الله راسه رأس حمار او يجعل الله صورته صورة حمار »

في هذا الحديث وعيد شديد للماموم الذى يسبق امامه

بشئ من اركان الصلاة والمسافر الذى يقصر خلف المقيم فيسلم

قبل امامه من ركعتين اولى بهذا الوعيد فيجب عليه ان يتم

الصلاة مع امامه المقيم لثلا يقع تحت طائلة الوعيد المذكور .

٢ - فى الموطأ عن ابي هريرة قال : الذى يرفع رأسه

ويخفضه قبل الامام فانما ناصيته بيد شيطان .

هذا الحديث مرفوع حكما لأنه ليس للرأى فيه مجال ولا

دخل للاجتهاد فيه وهو يفيد أن الماموم الذى يسبق امامه بشئ

من اركان الصلاة يفعل ذلك بارشاد الشيطان وتحريكه والمسافر

الذى يسلم من ركعتين قبل امامه يصدق عليه ان ناصيته بيد

شيطان فيجب عليه أن يتم مع امامه لثلا تبطل صلاته بكون

الشيطان يحركه فيها .

٣ . ثبت في الحديث الصحيح عند الطبراني وغيره ان
 الإمام المأموم لمامه في أفعال الصلاة كانت جائزة في أوائل
 الصلاة فكان الرجل اذا أتى والنبي صلى الله عليه وسلم يصلى
 يسأله يسأل أحد المأمومين بإشارة يده كم صلى ؟ فيجيبه
 الإمام بإشارة يده أنه صلى ركعتين أو ثلاثا فيصلى المسبوق
 معه ثم يدخل مع النبي صلى الله عليه وسلم في بقية صلاته
 قال ماذا بن جبل رضى الله عنه لا أجد النبي صلى الله عليه
 وسلم على حالة الا دخلت معه فيها فإذا سلم أتيت بما فاتنى فقال
 صلى الله عليه وسلم « قد سن لكم معاذ فافعلوا مثل ما فعل
 . فافعلوا به » .

هذا الحديث نسخ جوار المخالفة السابقة وأصبحت متابعة
 الإمام لمامه واجبة والمسافر الذى يسلم قبل امامه المتم خالف
 العمل بحكم منسوخ والعمل بالحكم المنسوخ باطل فصلاته
 باطل كما لو استقبل المصلى بيت المقدس .

٤ - بعد فتح مكة جاءت وفود العرب الى النبي صلى
 الله عليه وسلم أفواجا لاعلان اسلامها وتعلم أحكام الدين فكانوا
 يسألون عن الصلاة ولم يقل لهم أقصروا كما قال لأهل مكة فى
 الوداع « أتموا فانا قوم سفر » ولو قال لهم أقصروا لنقله
 الصحابة الذين نقلوا أحاديث الاستنجااء والسواك ونحو
 العمل هذا أهم لأنه يتعلق بالصلاة التى هى أهم أركان الدين

بعد الشهادتين . فنحن نجزم بانهم كانوا يتمون الصلاة مع
النبي صلى الله عليه وسلم لأن مخالفة المأموم لمامه نسخت.
بحديث معاذ السابق .

الثانية

قال ابن أبي شيبة في المصنف :

(في المسافر ان شاء صلى ركعتين وان شاء أربعاً) وصدر
الياب بحديث عائشة رضی الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يتم الصلاة في السفر ويقصر ويصوم ويفطر ويؤخر الظهر
ويعجل العصر ويؤخر المغرب ويعجل العشاء « وهو حديث
صحيح كما قال الدارقطني ثم روى ابن أبي شيبة بعد هذا
الحديث الآثار الآتية :

فروى عن أبي نجيح المكي قال : اصطحب اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم في السفر فكان بعضهم يتم وبعضهم يقصر ،
وبعضهم يصوم وبعضهم يفطر فلا يعيب هؤلاء على هؤلاء ولا
هؤلاء على هؤلاء . وروى عن أبي قلابة قال : ان صليت في
السفر ركعتين فالسنة وان صليت أربعاً فالسنة . وروى عن بسطام
بن أسلم قال :

سألت عطاء عن قصر الصلاة في السفر ؟ قال : ان قصرت
فرخصة وان شئت أتممت . وروى عن ميمون بن مهران : أنه
سأل سعيد بن المسيب عن الصلاة في السفر ؟ فقال : ان شئت
ركعتين وان شئت أربع .

اعلن أخى السيد أحمد رجوعه عن القول بوجوب قصر
المسافر خلف الامام المتم ورأى أن حديث ابن عباس فى صحيح
مسلم صريح فى وجوب اتمام المسافر مع امامه المتم فقد سأله
موسى بن سلمة اذا صلينا معكم صلينا أربعا واذا صلينا فى
رحالنا صلينا ركعتين فأجابه ابن عباس نثك سنة أبى القاسم .

فكان اعلانه الرجوع الى هذا الحديث انصافا محمودا
ولكن بعض تلامذته لم يرجع اليه واستمر على القول بوجوب
قصر المسافر خلف امامه المتم وهو خطأ محض لا دليل يؤيده ولا
حجة تسنده اللهم الا التعصب للرأى هداه الله .

الرابعة

اختلف فى المسافة التى يصح فيها القصر على اقوال ،
كثير منها شاذ مردود . لانه يفتح باب التساهل فى الصلاة
والصيام كالذى يقصر الصلاة اذا ذهب الى المطار لتوديع مسافر ،
وفى الخروج للنزهة بظاهر البلد . مع أننا نعلم أن مولانا الامام
الوالد رحمه الله ورضى عنه كان يدرس صحيح البخارى بالجامع
الاعظم بطنجة ، وكان الاخوان الصديقيون بأصيلة يصلون الصبح
ويركبون دوابهم فيصلون طنجة فى الساعة الحادية عشرة
ويحضرون درسه ويصلون الظهر معه ويعودون الى بلدهم
فيصلون قبل المغرب بمدة وكان أحيانا يذهب الى سيدى قاسم

للنزهة فيعلمون بأصيلا فيذهبون اليه ويقضون معه اليوم هناك .
ثم يعدون الى بلدهم .

والحكمة فى شرعية القصر والفطر فى السفر هى المشقة او مظنتها ، والسفر القصير كالسفر الى اصيلا او المطار او النزهة لامظنة فيه للمشقة اصلا ، فالترخص فيه بالقصر ونحوه تساهل كبير بل تلاعب بالنصوص وابطال للعبادة ونحن نعلم ان الله تعالى حيث اطلق لفظ السفر فى الآيه لم يرد هذا السفر القصير الذى يراد للترويح والنزهة وانما اراد السفر الشاق الذى يحتاج صاحبه الى الرخصة فالآيه التى اطلقت السفر هى من قبيل العام المخصوص والذين اخذوها على عمومها لم يفهموا معنى الرخصة ولا حكمتها فلا باس علينا اذا خالفناهم فى اجتهادهم المخطيء .

ونرى السفر الذى يصح فيه الترخص بالقصر ونحوه هو السفر الذى لا يقدر صاحبه ان يعود الى بلده فى اليوم الذى سافر فيه وهى مسافة ٦٠ كيلو متر فان من سافر هذه المسافة ماشيا على أرجله او راكبا دابة لايمكنه ان يرجع فى نفس اليوم الى بلده فيصح له القصر والفطر وغير ذلك من الترخص ، اما أقل من هذه المسافة فالترخص فيها تساهل وتلاعب والله أعلم .

المسألة الخامسة

القصر رخصة بلا شك ، ولو قيل بوجوبه ، والرخصة لا تستمر ، لأنها لو استمرت ، صارت حكما أصليا . والمفروض في الرخصة أنها حكم عارض ، هذا خلف . إذن فالقصر له نهاية ومتى ينتهى ؟

صح أن النبي صلى الله عليه وسلم مكث في غزوة تبوك ثمانية عشر يوما يقصر الصلاة .

وصح عنه صلى الله عليه وسلم ذلك في حجة الوداع . وحيث أن القصر على خلاف الأصل ، لعذر السفر ، فالمسافر إذا زاد على هذه المدة ، وجب عليه الرجوع إلى الأصل ، وهو اتمام الصلاة .

نعم لو سافر شخص لقضاء مصلحة لا يطول أمدها في تقديره فإنه يقصر مادام ينتظرها لأنه لا ينوي إقامة .

وهذا محمل ماري عن ابن عمر : أنه مكث في أذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة ، لأنه كان في جيش ، وجبهم مطر غزير ، والجيش لا يقيم بمكان إلا بمقدار الراحة أياما قلائل ، وهم لا يعرفون جو أذربيجان ، ولا مقدار ما يستمر المطر فيها ، فمكثوا مكرهين ، ينتظرون الصحو بين لحظة وأخرى ، فلهذا قصر ابن عمر .

أما إن يسافر الشخص إلى بلد يريد الإقامة فيه ، لعمل أو غيره . فيجب عليه الأتمام بلا نزاع ، ولو قصر ، فصلاته باطلة . لا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين وصل إلى المدينة مهاجرا قاصدا الإقامة فيها ، ألغى حكم السفر فصلى الجمعة قبل أن يستقر بها ، مع أنه ما صلى الجمعة في سفر قط ، وقال : لا الجمعة على مسافر ، وأمر المهاجرين الذين سبقوه إلى المدينة بإقامة الجمعة لأنهم صاروا مقيمين ، وهذا واضح جدا وبالله التوفيق .

فهرس

تعداد	الموضوع
١	ضعة الكتاب
٢	بدء السفر مقصورة
١٤	لمعت ليلة لم بعد لا كتبت
١٥	لرد على لمر هتة
٢٢	لسمع من الروايت المظربة عن هتة
٢١	القصر في قصر بنحوب
٢٥	بيل لرد لمر بن علب
٢٩	بيل لرد حيت هتة في لرد ليل في السفر
٣٩	لقة بعث في ليل ليل
٣٨	للك لرد للكتين بوجوب القصر في السفر
٤٠	لعد لرد لرد
٤٤	رواية ان لرد لرد كان بعد الصلاة وعند قصر باطة
٤٥	لوجوب لرد لرد لرد لرد لرد
٤٧	لوجوب لرد لرد لرد لرد لرد
٤٨	الخلاصة
٤٩	الخلاصة صاحب المنكر العظيم
٥٨	الخلاصة